

الشبكة العربية للمنظمات الطوعية للتنمية - ANND

مشروع راصد الفضاء المدني

السودان

تقرير مايو 2021

المقدمة

ما زال الانقسام والتباين في المواقف يهيمن على الساحة مع تواتر وزيادة الاحتقان السياسي في البلاد مما يهدد الانتقال مسارات الديمقراطية , اذ يشهد الواقع السياسي الان حالة من التنافر والاحتقان بين مختلف مكونات المكونات السياسية، فلم يعد هناك حاضنة سياسية متماسكة او شركاء ذو تناغم وانسجام سواء داخل الحكومة الانتقالية أو خارجها، بل أصبح الانقسام والتباعد في الرؤى والمواقف السياسية والاقتصادية يزداد في كل منعطف او طرح قضية ما يجعل مستقبل التداول السلمي للسلطة في خطر خاصة بعد نهاية الفترة الانتقالية والتي اصبح الشك يحيط بها من كافة الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

في هذا السياق تشهد البلاد حالياً تحولات اقتصادية تحول دون توفير المناخ السياسي الملائم لتحقيق النهضة والتأسيس لسيادة نظام الدولة ومن ثم حماية السيادة الوطنية ووحدة البلاد خاصة في عدم وجود الحاضنة السياسية المتماسكة ذات الرؤية الواضحة والمرتكزات الوطنية التي تشكل الاسناد الاستراتيجي المركزي لجميع هياكل السلطة الانتقالية وتعتبر عن المسار الاستراتيجي للانتقال الديمقراطي الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف الثورة وبناء الدولة المدنية الديمقراطية حسب ما نصت عليها الوثيقة الدستورية 2019 م

حيث ما زالت مطلوبات ضمان التداول السلمي للسلطة والعمل الجاد لترسيخ الحكم الرشيد وسيادة حكم القانون وبسط العدالة تعترضها كثيراً من الصعوبات التي تعكس ضعف الارادة السياسية خاصة غياب الالتزام بمنظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مما يهدد مساحات الحرية والديمقراطية والفضاء المدني الذي يشكل الارضية والبيئة المؤاتية لتحقيق مفهوم المواطنة والالتزام بالحقوق الدستورية وسن التشريعات والقوانين التي تكفل حماية حقوق الانسان وفي مقدمتها تحقيق العدالة في ملف شهداء الثورة ومتضرري مناطق الحروب والنزاعات خاصة دعم حقوق كل الجماعات الإثنية كي تعيش بسلام وتحتفي بتاريخها ولغتها وثقافتها، وتعزيز مفهوم الدولة كإطار للعمل السياسي مما يمهد الطريق في ترسيخ تداول السلطة سلمياً واعمال الفصل الحقيقي بين سلطات الدولة الثلاث من أجل سيادة حكم المؤسسات، إذ ما زال ضمان استقلالية القضاء وعدم تداخل السلطتين التشريعية والتنفيذية يواجه صعوبات حقيقية .

وأصبح السؤال المتكرر في المشهد السياسي ما إذا كان بإمكان السلطة الانتقالية الحاكمة الآن أن تقود البلاد إلى التحول الديمقراطي؟ خاصة في ظل هيمنة المكون العسكري والذي أصبح فعلياً هو من يتحكم في مركز القرار، خاصة بعد الخروقات للوثيقة الدستورية بجانب السياسات الاقتصادية ذات الإيقاع المتسارع التي تعمل من أجل توسيع القاعدة الاجتماعية لتحالفات جديدة أدت إلى إعادة إنتاج الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد الآن .

في هذا الإطار يأتي التقرير مستندا على مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار المحاور التالية:

- البيئة السياسية والقانونية
- المجال المتاح لإجراء حوار بين شركاء التنمية حول السياسات التنموية على المستوى الوطني

أولاً: البيئة السياسية والقانونية

- أحتفل العالم بعيد العمال في اول مايو تحت شعار عالم خال من الاستغلال والقمع والاضطهاد والحروب.
- وفي هذا الاطار صدرت عدد من البيانات من القوى العاملة في السودان من عمال وزراع ومهنيين ونساء وشباب احتفاء بهذا اليوم العظيم وأكدوا على المثابرة في النضال من أجل هزيمة مخططات القوى المضادة للثورة والتي تعمل للالتفاف على مكاسب الثورة واجهاضها.
- وجاء اول مايو في هذا العام ولا زالت القوى الديمقراطية وسط العاملين تنشط من اجل قانون عمل ديمقراطي يحمي حقوقهم في التنظيم النقابي المستقل وحق العمال ، والاجور والضمانات الاجتماعية والحياة الكريمة .
- بعث تجمع المهنيين في هذا اليوم العالمي بالتهنئة الي عمال العالم على اختلاف انتماءاتهم ، وخص بالذكر عمال فلسطين والعراق ولبنان وميانمار وفنزويلا ، ومذكرا السجل المشرف للطبقة العاملة السودانية التي انتزعت حقها في التنظيم النقابي منذ نهاية اربعينيات القرن الماضي مكونة من نقاباتها المستقلة لعمال السكك الحديدية ، وذكر بفخر واعتزاز القادة التاريخيين للطبقة العاملة السودانية الذين كرسوا حياتهم للنضال من اجل حقوق الطبقة العاملة والوطن والشعب ، وقامت على اكتافهم الحركة النقابية السودانية الحديثة متوجه بتكوين الاتحاد العام لنقابات عمال السودان (1)
- أعلن تجمع المهنيين السودانيين بولاية نهر النيل ان معركة عمال مصنع اسمنت " عطبرة " هي معركته ودعى كل العاملين بالولاية للالتفاف حول عمال مصنع أسمنت عطبرة دفاعا عن حقهم في الحياة الكريمة وقبل ذلك وبعده للدفاع عن استقلالية الحركة النقابية السودانية وحريتها وديمقراطيتها. وأشار الى إن قرار لجنة إزالة التمكين الاتحادية بتجميد لجنة تسيير نقابة عمال المصنع المعتمده بواسطه لجنة تفكيك التمكين وولاية نهر النيل يأتي كخطوة جديدة في سلسلة خطوات الحكومة الانتقالية المضادة لأهداف الثورة ووصفها بأقصى قدر من الضعف والهوان لأجندة خارجية إقليمية ودولية , ودعى تروس لجان المقاومة والاحوة في

تنسيقية قوى الحرية والتغيير للانحياز للموقف الحقيقي المعبر عن إعلان الحرية والتغيير وعن أهداف الثورة. (2)

- فى إطار التصدى للآزمة السياسية فى البلاد قدم نفر كريم مشهود لهم بالتاريخ الوطنى والانحياز الأصيل لقضايا شعبنا بمبادرة سميت بمبادرة العودة الى منصة انطلاق الثورة ، وتمت اجتماعات نتج عنها ميثاق العودة الى منصة التأسيس. وهى مبادرة متقدمة وأمينه وشجاعة، جاءت فى وقتها تماما لانقاذ المرحلة والتصدي للفشل البائى الذى شابها. أومن بضرورة المبادرة ، وصحة التوقيت ، والمبدئية فى الطرح. وتشكل المبادرة تحديا مصيريا امام احزابنا وحركاتنا المسلحة ومنظماتنا المدنية ولجان مقاومتنا وغيرها من قوى شعبنا، فأما الارتقاء لروح ومنصة انطلاق الثورة أوسقوط دولتنا الوطنية فى هاوية لا قرار لها.
- يعكس الواقع الفشل المبين فى ادارة الآزمة الاقتصادية الطاحنة والمتطولة ، وفى البطء المريب فى محاكمة قادة النظام المباد على جرائمهم ، التلكؤ فى تحقيق ديمقراطية الاجهزة العديلية والقانونية ، التغيب المتعمد للمجلس التشريعى، سيطرة المكون العسكرى على كامل مهام الحكومة ، الاتفاق المعيب الذى تم فى جوبا. رغم كل تلك الاخفاقات لن ننكر تحقيق اختراقات هامة فى جبهة العلاقات الدولية وخاصة المؤسسات المالية، وهذا مكسب كبير وأساسى لمستقبل تطوير اقتصادنا. وهذا ما يضع قوى الثورة امام تحدى اساسى وهو ان الهدف الاساسى هو ارساء الاسس القانونية والتشريعية والسياسية والمؤسسية لبناء نظام ديمقراطى تعددى، تتم فيه عملية انتقال السلطة بصورة دورية وبارادة الجماهير السودانية.
- اصدر تجمع المهنيين بيان حول مشروع قانون النقابات المقترح من قبل الحكومة الانتقالية وأشار فيه إلى محاولات اختطاف ثورة الشعب والانفاف على أهدافها وغاياتها الجلية والتأمر على المكونات المدنية والنقابية التى ابتدعها شعبنا، وأن السلطة السياسية والتنفيذية الحالية تعمل على تدجين الحركة النقابية لخدمة مصالح معادية للشعب السودانى، وذلك بتجاهلها لقانون النقابات الموحد الذى تواتقت عليه القوى المدنية الثورية والنقابية، ومن ثم محاولة اجترار وتميرير نسخة جديدة من أصابير نظام البشير لقانون نقابة المنشأة عبر الدهاليز المظلمة للمسوخ المسمى بالمجلس المركزى للحرية والتغيير.(3) ، كما أكد فى هذا البيان حريصه على التوافق بين القوى النقابية والمدنية والسياسية، وعمل معها جاهداً من أجل التوصل لقانون للنقابات يقطع مع شمولية نظام البشير وطغمته ويمثل إرادة العاملين بأجر ويدافع عن مصالحهم وحقوقهم المشروعة، فعقد التجمع العديد من الورش واللقاءات مع القوى النقابية والمدنية والسياسية، وكون لجان فنية واستصحب الآراء المطروحة عبر المنابر المختلفة حتى خرج بمشروع قانون تنظيم نقابات العاملين الموحد لسنة 2020. (4)
- كان لمبادرة المجتمع المدني السودانى موقف ايجابى من خطوة الحكومة الانتقالية حول المصادقة على إتفاقية حقوق المرأة "سيداو" وبرتوكول حقوق المرأة فى افريقيا ، اذ رحبت بالمبادرة بقرار مجلس وزراء السلطة الإنتقالية حول إجازة مشروع المصادقة على "إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة" (سيداو) وكذلك قرارها بإجازة مشروع المصادقة على "برتوكول حقوق المرأة فى أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب." وطالبت السلطة الإنتقالية بإكمال إجراءات الإنضمام إلى هاتين الإتفاقيتين بلا

تاخير. كما طالبت المبادرة على المصادقة على البرتوكول الاختياري المرفق مع إتفاقية (سيداو) , وأشارت الى إن على السلطة الإنتقالية إعتتماد هذه الإتفاقيات دون اي تحفظات خاصة فيما يتعلق بالمواد (2 و16 و1/29) من إتفاقية سيداو (5) .

■ من المؤسف أن تحفظات السلطة الانتقالية حول بعض بنود سيداو تتعارض مع هدف وموضوع الإتفاقية وبالتالي لا يجوز مثل هذا التحفظ خاصة حول المادة (2) تنص على إنه "لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافياً لموضوع هذه الإتفاقية وغرضها." علماً بأن المرأة السودانية هي شريكة أصيلة في النضال ويجب أن يطال التغيير أوضاعها وإيقاف كل الممارسات التي تمس حريتها أو تنتقص من حقوقها , خاصة ولقد تضررت المرأة السودانية من عدة قوانين وممارسات في ظل الحكم الشمولي السابق لا سيما قانون النظام العام والقانون الجنائي وقانون الأحوال الشخصية وقد احتجت الحركة النسائية كثيراً على هذه الأوضاع دون جدوي , ورغمما عن معاناتها الكبيرة فقد واصلت المرأة السودانية كفاحها ضد الضيم وإهدار حقوقها وكانت حارسة لشعار (حرية، سلام وعدالة) وبالتالي فمن الظلم والقهر إن تظل رهينة لأي ممارسات تكبلها وتحط من كرامتها أو تنتقص من حقوقها.

■ قدمت المنظمات النسائية عدداً من التوصيات كان من أهمها المطالبة بالمصادقة على المعاهدتين المذكورتين أعلاه بلا تأخير وسحب أي تحفظات , مع ضرورة إلغاء أو تعديل جميع القوانين الوطنية التي تتعارض مع الإتفاقيات والبرتوكولات الدولية والإقليمية الخاصة بحماية حقوق المرأة وعلى سبيل المثال القانون الجنائي السوداني لسنة 1991 وقانون الإثبات وأي قوانين أخرى تتضمن مواد تتعارض مع هذه الإتفاقيات(6) .

■ في ظل الاحتقان السياسي والازمة الاقتصادية والمعيشية الخانقة تباينت المواقف بين أي المسارين هو الصحيح ، *التصحيح أم الإسقاط* ، ورغم ان اختيار اي من المسارين يحدده تحليل الراهن السياسي وتوازنات القوة الا ان المنطق عليه أن إسقاط السلطة الحالية، لا يعني إسقاط النظام، اي الدولة المدنية، بل يعني إستبدالها بسلطة قادرة علي ترسيخ نظام الدولة المدنية و لتحقيق ما طالبت به الجماهير في شعارها "حرية، سلام، وعدالة"، مترجماً في إعلانها للحرية والتغيير و برامجها، خاصة وان القوى المدنية ترى ضرورة استخدام الحريات والفضاء المدني بفعالية أكثر في ظل أنحراف السلطة الانتقالية عن مسار الثورة و أهدافها وبرنامجهما الوطني. أما الدعوة لتصحيح المسار فهي تستند على جزء من القوى المدنية التي تخشى من انتشار الفوضى واندلاع حروب أكثر في ظل هشاشة الأوضاع الامنية وهي جزء من الازمة حيث لم يتم تفكيك اركان النظام السابق في كل المؤسسات الامنية , بالاضافة الى ان السلام ما زال منقوصاً دون مشاركة النازحين واللاجئين ولم لا يرد في برامجها خطة لإعادتهم الي مواطنهم الأصلية ومعالجة مشكلة الارض والحواكير، أو ترتيبات امنية تحقق ترسيخه. كما فشلت الحكومة الانتقالية في إعادة بناء وتطوير المنظومة الحقوقية والعادلة، بشقيها النيابي والقضائي، و سيادة حكم القانون، و عملت علي سن القوانين دون مشورة شعبية واسعة او مع اصحاب المصلحة.

- أصدرت الشبكه السودانيه لحقوق الانسان بياناً واضحاً تؤكد فيه على تراجع منظومة الحقوق وأشار البيان أن ذكرى 3 يونيو هذا العام 2021 جاءت وما زالت الأجهزة الأمنية تقتل في بنات وأبناء شعبنا بذات الصورة التي تلوّثت بها الأبصار طيلة نظام الاستبداد والطاغية البليد، خاصة وقد عادت ظواهر الاختفاء القسري تهدد حرية التنظيم والتعبير مما يضعف مساحات الفضاء المدني وترتيب الصفوف في ظل تقاعس الحكومة السودانية عن حماية المدنيين مما أدى إلى إهدار أرواح المدنيين في تجمعاتهم السلمية (7) .
- قُتل اثنان من لجان المقاومة وجُرح العشرات من المدنيين المسالمين كنتيجة مباشرة لاعتداء قوات من الجيش السوداني بإطلاق الرصاص الحي على تجمع مدني سلمي أقامته أسر ضحايا جريمة فضّ الاعتصام احياءً لذكرى أحبائهم الذين فقدوا أرواحهم، أو أصيبوا، أو فقدوا قبل عامين في نفس المكان. وتمت مطالبة الحكومة السودانية إلى إجراء تحقيق عاجل والكشف عن المسؤولين عن نشر قوات عسكرية مسلحة واستخدام الذخيرة الحية في مواجهة المدنيين أثناء خروجهم السلمي من محيط القيادة بعد انتهاء الفعالية التي تجمعوا من أجلها، وتقديمهم إلى العدالة بأعجل ما يمكن، حيث أن تأخير العدالة هو إنكار للعدالة.
- استنكر الأتحاد العام لأصحاب العمل استخدام الرصاص ضد المتظاهرين وقرر الانسحاب من مؤتمر باريس , حيث أكد الأتحاد التأمين على كل ما جاء ببيان منظمة اسر الشهداء في الذكرى الثانية لفض اعتصام القيادة العامة في يوم ٢٩ رمضان وتأييد قرار رئيس اتحاد اصحاب العمل في الانسحاب من مؤتمر باريس مع استمرار مشاركة وفد اتحاد اصحاب العمل في الفعاليات الاخرى و مراجعة ملف العدالة والتحقيق العاجل لكشف الحقائق في جرائم فض الاعتصام المروعة امام الشعب وتقديم كافة المتورطين في الجرائم ضد شهداء الثورة الى العدالة في مدى لايتجاوز الثالث من يونيو ٢٠٢١ م (8) . وجدد الأتحاد في بيانه بمناسبة الاحداث التي شهدتها الذكرى الثانية لفض الاعتصام التأكيد على كامل التضامن مع اسر شهداء ثورة ديسمبر المجيدة الذين ضحوا بحياتهم للمطالبة بالحرية والسلام والعدالة، وادان البيان الاحداث التي صاحبت مسيرة الذكرى 29 رمضان امس والذين كانوا يمارسون حقهم في التعبير السلمي والدفاع عن ثورتهم في ذكرى الشهداء من ابنائهم والتي اسفرت عن استشهاد (2) من الثوار وجرح (37) من المتظاهرين سلمياً (9) .
- ما زالت ممارسات انتهاكات حقوق الانسان وغيرها من أساليب القمع والإضطهاد يلجأ إليها بعض من القوى الامنية في محاولات مستمرة لضرب الحريات وتقليص مساحات العمل المدني خاصة حرية التعبير والفاع عن قضايا المجتمعات المحلية , حيث تم اعتقال الناشط الحقوقي " عادل دهب " وهو من الناشطين والمدونين في وسائل التواصل الإجتماعي منتقداً كل السلبيات والممارسات الخاطئة من كل الجهات وطارحاً رأيه في مختلف القضايا التي تهم مواطني الولاية الشمالية على وجه الخصوص خاصة قضايا السود والاراضي التي انتزعت من المواطنين بجانب التأثيرات السالبة على البيئة من ممارسات التعدين الاهلي (10) .

تصدت لجنة المعلمين السودانيين والتي كان لها الدور الاساسى في ابتدار الحراك الثوري والوصول به إلى مرحلة سقوط النظام الى ملف غياب " العدالة " فى مبادرة جديدة على العمل النقابى مما يؤكد عمق القيم المدنية واتساع مساحات العمل المدنى فى كافة جبهات الفضاء المدنى , حيث تقدمت بمذكرة شاملة فى موكب مشهود شارك فيه اعداد كبيرة من المعلمين وهي تستصحب معها أحد أكثر شعارات ثورة ديسمبر العظيمة رسوخا ، وأحد الأضلاع الثلاثة التي نادى بها شعبنا العظيم في سعيه نحو بناء الدولة السودانية والتي يجب أن تقوم على أساس المساواة والحقوق الأساسية، وجاءت مذكرة موكب المعلمين تحمل المطالب الآتية (11)

- I. تكوين المحكمة الدستورية، ومجلسي القضاء والنيابة ومفوضية العدالة باعتبارها أذرعاً مهمة لتحقيق العدالة، وإرساء قواعد دولة القانون التي ننشدها .
- II. إزالة التمكين وذلك باختيار عناصر عدلية ثورية رشيدة ذات إرادة حقيقية في تحقيق العدالة، لشغل المناصب العدلية « رئيس القضاء والنائب العام.»
- III. الإسراع في تحقيق العدالة والقصاص في قتل الشهيد المعلم أحمد الخير(باعتبارها القضية الأولى التي وصلت إلى مرحلة متقدمة في التقاضي) والمضي قدماً في قضية ٢٩ رمضان الأخيرة التي تعتبر نتيجة متوقعة للتباطؤ الذي لازم قضايا القتل خارج القانون.
- IV. فتح البلاغات وتحقيق هيبة القضاء السوداني، في جرائم منسوبي النظام السابق.
- V. ضرورة الإسراع في الوصول لنتيجة نهائية في قضية فض اعتصام القيادة العامة باعتبارها جريمة مكتملة الأركان.
- VI. حسم ملف جرائم الحرب في دار فور وكردفان والنيل الأزرق وتحقيق رغبة أسر الضحايا دون تسويق .



- في ظاهرة مأساوية متكررة على مستوى السودان والعالم فجعت الاوساط العمالية السودانية بوفاة الكنداكة " سمر صلاح " احترقاً داخل مصنع للصناعات الكيماوية جراء اشتعاله نتيجة التماس كهربائي. وجاءت هذه الوفاة الغير طبيعية نتيجة لعدم توفر ابسط قواعد و إجراءات السلامة المهنية، فالمصنع الموجود بالمنطقة الصناعية لم تراعي في تصميمه ادني اجراءات وقواعد السلامة، فبالاضافة الي مدخله الواحد والذي لايفتح إلا بواسطة بصمة شخص واحد وهو مدير المصنع، فالمصنع ايضا لا يحتوي علي اياً من مخارج الحريق والطوارئ أو اجراءات السلامة الاخري حسب ما ورد في الاعلام الاستصغائي . هذه الحادثة الاليمة دفعت بعدد من النقابات العمالية في حراك مدني للمطالبة بضرورة قيام النقابات بقوة الجمعيات العمومية لتدافع اولاً عن الحق في الحياة والحق في الوظائف الثابتة والاجور العادلة والضمانات الصحية والاجتماعية. كما دعى الحراك العمالي لجعل استشهاد رفيقتهم الراحلة معلماً بارزاً في تحسين حياة العاملات والعمال والاقتصاص لها من سياسات الجشع الرأسمالي والاهمال الحكومي. ودافعاً للالتزام بتطبيق قواعد وإجراءات السلامك المهنية. (12) .
- أعلنت وزارة التنمية الاجتماعية عن صدور قرار وزاري لتكوين لجنة لمراجعة قانون العمل الطوعي والإنساني في إشارة إلى عدد من التحديات التي واجهت الوزارة خاصة الإرث الذي خلفه النظام السابق بوجود (15) ألف منظمة عمل طوعي وإنساني مما إستدعى إصدار القرار لإحكام التنسيق بين الجهات ذات الصلة والعمل كمنظومة واحدة، لتفادي الخروقات الموروثة (13) . وترى المنظمات المدنية ان هذا القرار لم يستصحب المذكرات المتعددة التي قدمتها بعض من المنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بمجال العون الانساني بالاستناد على تجاربها المريرة مع النظام السابق وتطلعها الى العمل في بيئة ديمقراطية مؤاتية لتسيع قاعدة العمل المدني وتسهيل اجراءات دخول عدد جديد من المنظمات في حراك واسع لتوسيع قاعدة الفضاء المدني والذي يعزز من الديمقراطية ويسهم في بناء مؤسسات الدولة المدنية .
- دعت رابطة الأطباء الاشتراكيين جماهير الشعب السوداني وجماهير العمال والمهنيين والحرفيين بوضع قضية إعادة بناء نظام واضح للصحة المهنية ضمن إعادة بناء النظام الصحي في مقدمة أولويات الجماهير والضغط علي السلطة الانتقالية بكافة وسائل النضال السلمي، جاء ذلك في بيان صدر عنها بعد فاجعة خبر وفاة الشهيدة/ سمر صلاح، والتي حدثت وفاتها نتيجة لانفجار المصنع الذي تعمل به في جنوب الخرطوم. أوضح البيان أن إهمال إدارة الصحة المهنية وتدميرها يعبر عن الطبيعة الاجتماعية والطبقية لسلطة الجبهة الإسلامية ولسلطة الفترة الانتقالية المنحازة لرأس المال (14) . ودعى البيان إلى تطبيق حزمة من الإصلاحات أهمها التحقيق العادل في هذه الحادثة والحوادث المماثلة ومعاينة كل المقصرين لضمان عدم تكرارها، وتغيير قوانين العمل والخدمة المدنية بما يحافظ على حقوق العاملين والحرفيين وجماهير القطاع المنظم وفي مقدمتهم الأطباء في توفير الحماية والوقاية والعلاج اللازم من إصابات العمل , كما دعى إلى إعادة بناء نظام واضح للصحة المهنية من توفير الميزانية اللازمة وتوفير معينات العمل ضمن بناء النظام الصحي ككل وزيادة ميزانية الصرف على الصحة وتوحيد نضالات كل القوى الثورية والعمالية من أجل

حماية الطبقة العاملة وذلك ببناء التنظيمات النقابية التي تحمي مصالح العمال وتحافظ علي حقوقهم وفي مقدمتها العمل في بيئة آمنة وخالية من المخاطر(15) .

حذرت الجبهة الديمقراطية للمحامين من أن الالتفاف على الدستور يؤدي لدكتاتورية جديدة , وأشارت في بيان صادر عنها حول اقالة رئيسة القضاء وقبول استقالة النائب العام، إن محاولة الالتفاف على الدستور الأعلى للبلاد وانتزاع سلطات من قبل مجلس السيادة يتجاوز بها السلطة التشريعية للمهام التي أوكل بها حسب الوثيقة الدستورية مما يؤدي بالضرورة لخلق دكتاتورية جديدة تركز كافة السلطات في يدها متجاوزة للسلطة التنفيذية والأهداف التي قامت من أجلها ثورة ديسمبر وقدم الشهداء أرواحهم فداءً لها , كما أوضح البيان إن تحقيق العدالة وبناء دولة القانون والمؤسسات يبدأ من الالتزام بمهام الفترة الانتقالية بالسير في الطريق الذي يحقق ذلك بإعادة إصلاح المنظومة العدلية المتمثل في وضع وإجازة القوانين التي تمكن هذه الأجهزة من بناء الأجسام التي تحفظ استقلاليتها من مجلس قضاء ونيابة عاليين وتترك لها أمر اختيار رؤساء تلك الأجهزة وهيكلها المختلفة وفقاً للقانون وما نصت عليه الوثيقة الدستورية، وذلك يعد مخالفاً للقواعد الدستورية وتقاعساً متعمداً عن استحقاقات الثورة والوثيقة الدستورية بترك أمر تعيين قمة الأجهزة العدلية عند مجلس السيادة مما يجعله يتحكم في سير العدالة بما يحقق مصالح أفراد ومؤسساته الخاصة. (16)

ثانياً : حول سياسات التنمية الوطنية

- رغم أن حكومة الفترة الانتقالية تولي اهتماماً كبيراً للتعاون مع المجتمع الدولي، وتعمل على توفير البيئة الملائمة للدعم الاقتصادي الذي يساعد على خروج البلاد من الازمة الاقتصادية الحالية , لذلك كانت سلسلة المؤتمرات الدولية، التي بدأت بـ (مؤتمر برلين) برعاية ألمانيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والذي هدف إلى تقديم مساعدات للسودان , ثم تلى ذلك (مؤتمر أصدقاء السودان) برعاية المملكة العربية السعودية، والذي هدف إلى دعم الجهود الرامية إلى شطب اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب ومساعدة جهود التنمية وتحقيق السلام في البلاد. الا أن المحصلة النهائية لنتائج المؤتمرين لم تكن في مستوى الآمال الكبيرة التي عقدت عليهما، والتفاؤل الذي صاحبهما؛ حيث لم يتم الوفاء بما تم التعهد به من مساعدات ودعم وحتى النجاح في رفع اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب، لم يكن ثمرة تلك الجهود، بل تم فقط بعد أن دفعت البلاد ثمنها ذا تكلفة سياسية واقتصادية وسيادية باهظة.
- تم عقد مؤتمر باريس (لدعم الاقتصاد السوداني) والذي نظّمته واستضافته الحكومة الفرنسية بمشاركة فاعلة من غرفة التجارة الأوروبية وقد عبرت سفيرة فرنسا بالسودان عن ثقة حكومتها بأن المؤتمر سوف يهيئ بيئة جديدة جاذبة للاستثمار وأنه سيعبر بالسودان إلى المجتمع الدولي , كما عقدت الحكومة الانتقالية آمالاً كبيرة على المؤتمر وترى فيه تدشيناً لعودة السودان للتفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي. وقد كان الاختلاف عن المؤتمرين

السابقين من حيث تركيزه على جانب الاستثمار، حيث توجه الجهود نحو دعوة مستثمرين وشركات أوروبية لابتنادار مشروعات كبرى والمشاركة فيها؛ بينما عني المؤتمران السابقان بالعمل على تلقي (الدعم) و(المساعدات) من (المانحين) و(أصدقاء السودان) و(شركاء التنمية)؛ ولم تتحقق النتائج التي كانت مرجوة منهما.

■ من الملاحظ أن المؤتمر قد عقد في ظل ظروف اقتصادية عالمية غير مواتية حيث تعرض الاستثمار الأجنبي المباشر لضغوط شديدة نتيجة لجائحة كورونا، وأن من المتوقع أن تنخفض تلك المساعدات والاستثمارات المالية انخفاضاً حاداً إلى ما دون المستوى. من الناحية العملية على المستوى الوطني جاء مؤتمر باريس كذلك في ظروف أزمة اقتصادية وسياسية محكمة الحلقات، وانفلات أمني، وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وأحوال معيشية بالغة الصعوبة ضاعفت منها الخطوات التي تم الالتزام بها من حيث استيفاء شروط التأهل لانضمام السودان إلى مجموعة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك) والتي يتوقع أن تزداد قسوتها وتأثيراتها السالبة على معيشة المواطنين، وأن تتواصل وتتصاعد أكثر على الأقل لعام قادم، تظل فيه التزام الحكومة الانتقالية بتنفيذ (الإصلاحات) المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي خاضعة لمراقبة فريق الصندوق (Staff Monitoring Program) ، هذا الى جانب الاجراءات الأخرى ذات الأثر السلبي على مناخ الاستثمار، مثل الانفلات الأمني، واستمرار النزاعات والحروب وتدهور البيئة وصحة المجتمع . كما أن تصنيف السودان على أنه "دولة فقيرة مثقلة بالديون" هو نفسه يشكل أحد العوامل ذات التأثير السلبي على التصنيف الائتماني للسودان، وعلى درجة جاذبيته للاستثمار الأجنبي .

■ في ظل هذه الأوضاع تم مؤخراً إجازة تشريعات ذات صلة مباشرة بالمسار الاقتصادي للبلاد، متمثلة في صدور قانون تشجيع الاستثمار لسنة 2021، وقانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لسنة 2021، وقوانين أخرى، تمت إجازتها بواسطة المجلس التشريعي المؤقت ولم تطرح مشروعات تلك القوانين على مختلف الجهات المعنية خاصة أصحاب المصلحة الحقيقيين ، ولم يستشار القانونيين والاقتصاديين بشكل خاص، خاصة وأنها تشريعات لها اثرها الاقتصادي المستقبلي للبلاد وبالسيادة والأمن القومي .

■ أشار المبعوث الأميركي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، عن اعتزام الولايات المتحدة رفع الحصة الاستثمارية للشركات الأميركية في السودان، وذلك في مجالات الزراعة والبنية التحتية والطاقة وتقنية المعلومات، معلناً تخصيص الكونغرس الأميركي مبلغ 716 مليون دولار دعماً للسودان، والتأكيد على رفع مستوى العلاقات مع السودان على المستويات كافة لدعمه في عملية التحول الديمقراطي ، مع مساعدة الحكومة في تأهيل وتطوير كوادرها، وكذلك تقديم المشورة والدعم لفتى ، إضافة إلى رفع القيمة الاستثمارية في السودان «لكي يكون نموذجاً ناجحاً في إقليمه.» كما اضاف أن الجانب الاقتصادي في السودان يواجه تحدي كبير ولا بد من محاولة جعله أكثر إنصافاً خاصة تقوية القطاع الخاص مع إتاحة الفرص أمام استثمار خاص عالمي أكثر حيوية، وتقليل دور مؤسسات الدولة ولا سيما تلك المملوكة للجيش و«الشركات والمؤسسات الاقتصادية المملوكة للحزب الحاكم السابق.» (17) . مشيراً إلى أن مؤتمر باريس قد سلط الضوء على المسار الجديد للسودان وعزز من الدعم

الدولي لتخفيف أعباء ديونه الخارجية بنحو 56 مليار دولار، إذ قام الدائنون جميعاً بدعم تخفيف عبء الديون الثنائية من خلال عملية الإنقاذ، بالإضافة إلى تسوية المتأخرات في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي (18) .

- كما شهدت باريس أيضاً حدثاً تجارياً آخر ، إذ عقد اجتماع حضره عدد من الشركات الأميركية البارزة، بينها شركات جنرال إلكتريك، وبكتل، وبيكر هيويز، بحثاً عن الفرص في مجالات البنية التحتية والطاقة والزراعة وتقنية المعلومات في السودان، كما حضره مسؤول في وزارة الخزانة الأميركية، وذلك من أجل التحرك مع السودان لفتح قطاع مصرفي تقليدي جنباً إلى جنب مع قطاع المصارف الإسلامية . لكن لا يزال أمام القطاع الاقتصادي للحكومة الانتقالية تحديات كبيرة منها الإشراف على البنوك وتنظيمها، ومكافحة غسل الأموال والأنشطة الأخرى المماثلة خاصة وان النظام المصرفي ما زالت تتحكم فيه بقايا النظام السابق مما اثر سلباً على الوضع الاقتصادي عامة وعلى مشروعية التقدم الذي تتطلع فيه البلاد لتلبية تطلعات الشعب السوداني إلى السلام والحرية والعدالة .
- يعمل البنك الدولي بصورة مباشرة مع القطاع الاقتصادي في الحكومة الانتقالية على معالجة الآثار السالبة للقرارات الاقتصادية الأخيرة خاصة تعويم الجنيه السوداني امام الدولار وتحرير الاسعار ، حيث أعلنت عن منحة تقدم بها البنك الدولي للحكومة السودانية بمبلغ ملياري دولار ستذهب للصرف على أولويات في مشروعات المياه والزراعة والطرق والتعليم والصحة (19) من الملاحظ ان هناك ضغوطاً تمارس على أن يتم تحويل جزء من المبلغ من خلال نوافذ جديدة في مجموعة البنك الدولي المخصصة للتنمية، على أن يستطيع القطاع الخاص الحصول على ضمانات من تلك المؤسسات واستثمارها في كل المجالات .

الخلاصة

يمر المشهد السياسي بتطورات متسارعة ومتقاطعة خاصة بعد جريمة فض إفتار أسر الشهداء التي كانت بمثابة إنذار لكل القوى السياسية - في السلطة وخارجها- وهذا يعكس عمق الأزمة التي تمر بها البلاد من جراء الشراكة بين قوى مضادة للتغيير وبعض من القوى العسكرية والمدنية ، وقد وضح التصدع في جدار السلطة، باستقالة أو التهديد بتقديم استقالات من منابر السلطة المختلفة، كما انعكس في القرارات الكثيرة والمتعددة التي اتخذها مجلس الوزراء لمعالجة بعض الأخطاء - وليس كل الأخطاء- التي أدت إلى تعميق الأزمة الحالية . حيث برزت الى الاعلام تبادل الاتهامات بين أطراف توحدت حول سياسات المحاصصة المختلفة سواء في تعيين المدنيين بمجلس السيادة أو الوزراء أو مجلس شركاء الفترة الانتقالية، ويحاول كل طرف أن يتهم الآخر بأنه المسؤول عن الأزمة، والمزايدة على خطورة الوضع المتردي الذي يهدد الفترة الإنتقالية ، خاصة في ظل تخلي القوى السياسية عن برنامج الحد الأدنى لقوى الحرية والتغيير الذي اتفق عليه في يناير 2019 م وتنازلت طوعاً عن مبدأ السلطة المدنية الكاملة وسقطت في دائرة المحاصصة السياسية الحزبية ودخلت بعض الحركات المسلحة عن طريق سلام جوبا -الذي أثبت فشله اذ ما زالت الحروب والتفلات الامنية والقتل العمد

فى انتهاك واضح لحقوق الانسان مستمرة فى مناطق النزاعات خاصة فى دارفور الكبرى , مع تزايد انقسامات داخل الحركات المسلحة مطالبة بنصيبها فى السلطة، ولاعباً جديداً فى التحالف الذى قاد لتكوين مجلس شركاء الفترة الإنتقالية، كسلطة عليا لا تعلق عليها أى سلطة أخرى.

نعمات كوكو محمد

مايو 2021

المصادر

- 1- بيان تجمع المهنيين – اول مايو 2021م
- 2- بيان تجمع المهنيين بولاية نهر النيل – اول مايو 2021 م
- 3- بيان تجمع المهنيين حول قانون النقابات – 3 مايو 2021 م
- 4- المصدر السابق
- 5- بيان مبادرة المجتمع المدنى حول سيدو - مايو 2021 م
- 6- بيانات متفرقة للمنظمات النسائية – مايو 2021م
- 7- بيان الشبكة السودانية لحقوق الانسان – 24 مايو 2021م
- 8- بيان الاتحاد العام لاصحاب العمل – 13 مايو 2021 م
- 9- المصدر السابق
- 10- الاعلام الالكترونى
- 11-مذكرة لجنة المعلمين حول ضرورة تطبيق العدالة – 26 مايو 2021م
- 12- الاعلام الالكترونى
- 13-أعلان اعلامى من وزارة التنمية الاجتماعية , الاعلام الالكترونى - مايو 2021م
- 14-بيان رابطة الاطباء الاشتراكيين (راش) حول الوضع الصحى – 14 مايو 2021 م
- 15-المصدر السابق
- 16-بيان الجبهة الديمقراطية للمحامين – 16 مايو 2021م
- 17-حديث المبعوث الامريكى للسودان لجريدة الشرق الاوسط – 20 مايو 2021م
- 18-المصدر السابق
- 19- تصريح وزارة المالية – 24 مايو 2021 م